وكيل وزارة الثقافة والسياحة في حوار مع «الثورة»:

نسعى إلى تحديث الاستراتيجية السياحية والهيكل الإداري للقطاع وتعديل قانون السياحة

◁ .. هل نحن مستعدون لخوض غمار المعركة السياحية بكل جوانبها ، وكسب غمار المنافسة حتى تحصل سياحتنا على نصيبها العادل من السياحة الدولية الوافدة؟ .. بهذا التساؤل استبق الاخ نبيل حسن الفقيه وكيل وزارة الثقافة والسياحة لقطاع السياحة حديثه معنا.

وأضاف إن إدراكنا للمعوقات التي تعترض إنطلاق هذا القطاع واعترافنا بوجود المشكلة ، يعد الخطوة الأولى والهامة على طريق العلاج وبدون ذلك سنظل ندور في حلقة مفرغة.

حديث وإن كان مليئاً بالهموم إلا أنه لم يخل من التفاؤل والإصرار على تحقيق شيء وأشياء..

في السطور القادمة يتحدث الفقيه حول عدد من المواضيع والقضايا السياحية الهامة في بلادنا.

حوار/ محمد السيد

١٧ مشكلة تواجه القطاع السياحي أهمها عدم استقرار الإدارة السياحية

● ألا تعتقدون بأن الاهتمام بالسياحة الثقافية خلال الفترة الماضية وعدم الإلتفات للأنواع السياحية الأخرى التي تزخربها بلادنا يمثل أحد أسباب تواضع القدوم السياحي إلى بلادنا؟

– صحيح لقد ركز القطاع السياحي في بلادنا خلال الفترة الماضية الاهتمام على السياحة الثقافية فقط وهذه تمثل احدى المشكلات التي تواجه السياحة اليوم بما فيها القدوم السياحي وهذا يتطلب أن نسأل أنفسنا ماذا عن أنواع السياحة الأخرى ، ماذا عن سياحة البادية والسياحة الجبلية والعلاجية ، ماذا عن السياحة البحرية وسياحة الشواطئ والغوص وركوب الأمواج؟ ماذا عن سياحة المهرجانات والتسوق والطيران الشراعي وسباق السيارات وسياحة الصحراء والمؤتمرات؟

تساؤلات قاسية ، لكن يجب أن نجيب عليها بشجاعة ومسؤولية!.

بلادنا تتمتع بكل عناصر ومكونات المنتج السياحي دون استثناء ، لكن للأسف الشديد ما هو مستغل من هذه المقومات السياحية يمثل جزءاً ضئيلاً ومتواضعاً.

لذا فإن تهيئة هذه المصادر والمكونات السياحية الجديدة واردة في الخطة الاستراتيجية الوطنية للسياحة والتي نسعى إلى تحديثها.

الاستراتيجية السياحية

● ما هي ملاحظاتكم حول الاستراتيجية التي تم إعدادها سابقا؟

– الاستراتيجية الوطنية للسياحة قديمة تم إعدادها أواخر ٩٩م إلا أنها لم تشهد أي تطبيق ولم تر النور إلى اليوم.

لذا فنحن بصدد إعداد قراءة مستفيضة للاستراتيجية ونحاول العمل على تحديثها وصياغتها بما يتواكب والمستويات التي طرأت على السياحة محليا وعربيا وعالميا.

وقد كلف المجلس الأعلى للسياحة ضمن توصياته في الاجتماع الأخير كلا من وزارة الثقافة والسياحة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد الاستراتيجية الوطنية للسياحة ، مطالباً وزارة التخطيط البحث عن مصادر تمويل لها . وهناك توجه ايجابي من قبل الاخوة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال تبني قطاع السياحة كقطاع رئيسي وبالتالي الشروع في وضع السياحة ضمن برنامج الخطة الخمسية المقبلة وهناك اجتماعات ولقاءات مستمرة تعقد مع وزارة التخطيط في سبيل ذلك حيث قدمنا لهم رؤيتنا في وزارة الثقافة السياحة بهذا الشأن.

تطبيق توصيات المجلس الأعلى للسياحة أولى خطوات العلاج

أوجاع السياحة

● أسال عن هموم وأوجاع السياحة في بلادنا؟

– هناك نحو ١٧ مشكلة وعائقا تعترض نمو وانطلاق هذا القطاع يتمثل أهمها في عدم استقرار الإدارة السياحية ، حيث لايوجد إطار مؤسسي يؤهلها للعب دور أساسي في تنمية هذا القطاع وترسخ لدى العاملين في هذا القطاع التراكمية التي تولد الإبداع والتجديد ، فخلال الفترة الماضية كانت السياحة تابعة للثقافة ومرة أخرى تابعة للبيئة ومرة مستقلة وو، وهذا التشتت عمل على غياب التشريعات الثابتة واللوائح المنظمة للعمل والهياكل ، فاليوم نحن في وزارة الثقافة والسياحة لايوجد لدينا لائحة تنظم أعمالنا أو تحدد كيان الوزارة والمهام والخصائص بين كل قطاع.

لذا فعدم وجود إدارة سياحية مستقرة ساهم في تشتت الجهود والخبرات وضمور الكادر البشري.

الجانب الثاني التشريعات الخاصة بالقطاع السياحي والتي تتطلب تحديثها وتحديد المهام والاختصاصات المناطة بكل فرع من فروع القطاع السياحي ، وقد حاز هذان الجانبان على اهتمام الاخوة في المجلس الأعلى للسياحة وذلك من خلال صدور توصيات للمجلس دعت وزارة الثقافة والسياحة إلى سرعة تقديم مشروع تحديث الهيكل الإداري لقطاع السياحة إضافة إلى مشروع تعديل قانون السياحة إلى مجلس الوزراء لإقراره في غضون ستين يوماً.

أما العامل الثالث فيتمثل في غياب مراكز للمعلومات السياحية سواء كانت في متناول السياح أو حتى في متناول قيادات العمل السياحي ، ونحن نعاني من عدم وضوح الرؤية وتضارب المعلومات والاحصائيات غير الدقيقة ، فالواجب أن تكون هناك مراكز للمعلومات في المناطق السياحية وربط هذه المراكز بشبكة معلومات مركزية.

فيما تتمثل المعوقات الأخرى في تدني الخدمات المقدمة في المنافذ الرئيسية وتعدد الجهات المختصة في هذه الأماكن.

وكذا ضعف النظافة في الأماكن المستهدفة للترويج السياحي حيث تؤكد كل الشواهد عدم قيام المجالس المحلية بدورها نحو تحسين صورة هذه الأماكن.

بالإضافة إلى إنعدام الخدمات الأساسية في المواقع السياحية سواء كان ذلك في غياب الحمامات العامة أو الطرق ووسائل الترفيه والمطاعم والمنتزهات.

كما أن هناك بعض القصور في الرسالة الإعلامية السياحية مع تقديرنا للدور الذي يؤديه الإعلام المحلي ، فنحن نؤمل أن يستشعر الإعلام أهمية السياحة ويعمل على الترويج من منطلق المصلحة العامة وليس من منظور الدعاية والإعلان وبالتالي ضرورة تغيير مفهوم أن ابراز الخدمات في المناطق السياحية (فنادق، مطاعم، متنزهات، ووسائل نقل..) يعد جانباً إعلانياً بل يجب إبراز جمال الطبيعة وروعة المكان مع الخدمة المصاحبة لها حتى تتولد القناعة لدى السائح.

أضف إلى ذلك قدم وتهالك وسائل المواصلات الداخلية وما يصاحبها من تلوث وكذا عدم وجود خارطة سياحية تعرف بالمناطق المستهدفة سياحيا.

وعجز في القوى العاملة في الإرشاد السياحي والأهم من ذلك ضعف الوعي بأهمية السياحة لدى المجتمع ، وهذا يتطلب دوراً فاعلاً للمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام في توضيح أهمية السياحة وتغيير النظرة القاصرة حولها.

بالإضافة إلى عدم التطبيق الفعلي والدقيق للتصنيف السياحي، وغيرها من المعوقات والصعوبات التي تعيق النهوض السياحي في بلادنا.

صحيح

● خلال شهر واحد فقط عقد المجلس الأعلى للسياحة اجتماعين ، وهي خطوة لم نعتدها من المجلس منذ إنشائه .. كيف تقرأ ذلك وهل حقق ثمارا معينة؟

– هذا صحيح لقد عقد المجلس الأعلى للسياحة خلال شهر يناير الماضي اجتماعين برئاسة دولة الاستاذ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للسياحة واستطيع القول أن هذه الاجتماعات واللقاءات وكذا الخطوات الايجابية والشجاعة التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة الماضية سواء تلك المتمثلة بمنح التاشيرات المباشرة لنحو ٤٠ دولة أوروبية وخليجية من المنافذ والمطارات الرسمية وتقليص المرافقة الأمنية اللصيقة للسياح والانتشار الأمني الواسع الذي حظي باهتمام بالغ من فخامة الاخ رئيس الجمهورية وغيرها من الخطوات الطيبة الهادفة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن هناك توجهاً حقيقياً للنهوض بهذا القطاع الواعد ونحن نأمل أن يستمر ويتواصل هذا الاهتمام.

وفيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال أحب أن أشير إلى أن هذين الاجتماعين ناقشا الكثير من القضايا والمواضيع التي تهم القطاع السياحي وذلك بروح المسؤولية ومن خلفية مطلقة وقد استطاع هذان الاجتماعان أن يضعا النقاط على الحروف ، من خلال تحديد المشكلة والاجتهاد بتقديم العلاج.

فعلى سبيل المثال أقر الاجتماع الثاني للمجلس الذي عقد يوم ١٦ من الشهر الماضي جملة من التوصيات الهامة بشأن تحسين الأوضاع العامة المؤثرة على حركة تدفق السياح والخدمات الموجودة في المنافذ وقدمت لمجلس الوزراء لإقرارها بناء على توصية المجلس الأعلى للسياحة.

وضع اليد على الجرح

● استاذ نبيل .. فضلونا يدفعنا بالحاح لمعرفة اهم هذه الإجراءات والتوجيهات؟

– (يبتسم الاخ الوكيل ويجيب) بالعكس ليس لدينا شيء نخفيه وأقول لك بأن مشروع قرار المجلس الأعلى للسياحة الذي سيتم تقديمه لمجلس الوزراء بناء على توصية المجلس الأعلى للسياحة قد وضع اليد على الجرح ولامس أوجاع السياحة في بلادنا ، وإذا ما تم تنفيذ كل ما تضمنه هذا المشروع من توصيات واجراءات في فتراتها الزمنية التي حددها، فإن سياحتنا عندها ستكون بألف خير وأحب أن أشير إلى بعض المواد الهامة من هذا المشروع ، حيث تضمنت المادة الأولى منه الدعوة لتخفيف رسوم تاشيرة الدخول الصادرة للسياح بنسبة ٥٠٪ وحدد فترة اقصاها شهران للجهات ذات العلاقة لاستكمال الإجراءات القانونية.

وتضمنت المادة (٢) دعوة كلا من وزارة النقل والهيئة العامة للطيران المدني والارصاد إلى القيام بهيكلة مطار صنعاء الدولي وتقديم مشروع الهيئة لإقراره من مجلس الوزراء في غضون ستين يوما ومن ثم بقية المطارات.

كذلك تحسين النظافة في المطارات ، والقيام بتوفير وتحسين الخدمات الأساسية (الحمامات العامة، كبائن الاتصالات ، مكاتب مصرفية، استراحات عامة) في كافة مطارات الجمهورية ، على أن ينفذ ذلك خلال ثلاثة أشهر.

أيضا إعادة النظر في سيارات الأجرة العاملة في مطار صنعاء فيما حثت المادة الخامسة وزارة النقل على توفير صالات استقبال وخدمات مصاحبة بما يسهل استخدام المنافذ البحرية والبرية للوافدين عبر نقاط (الحديدة – عدن– المكلا– نشطون– حرض– الوديعة– شحن– علب).

ودعت المواد (٦.٧.٨) كلاً من وزارات النفط والإدارة المحلية والثقافة والسياحة ، إلى انشاء استراحات وحمامات عامة في محطات الوقود المرخصة والزام المجالس المحلية بالحفاظ على النظافة في المناطق المستهدفة سياحيا وتطبيق تصنيف المنشآت السياحية وإنشاء مراكز معلومات في عواصم المدن.

كما حثت مواد المشروع وزارة الأوقاف والإرشاد على توجيه الخطباء لتبيين التاصيل الشرعي لواجب حسن التعامل مع السائح كما دعت وزارة الثقافة والسياحة إلى سرعة تقديم مشروع تحديث الهيكل الإداري لقطاع السياحة ومشروع تعديل قانون السياحة ، إلى مجلس الوزراء لإقراره في غضون ستين يوما من تاريخه.

وكذا تكليف وزارة الثقافة والسياحة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد الاستراتيجية الوطنية للسياحة. وغير ذلك من التوصيات التي لا يوجد متسع لذكرها.

جهود لتحسين خدمات المنافذ ومعالجة الأوضاع المؤثرة على حركة السياحة

إزدواجية!

● وجود عدد كبير من الاجهزة التي ترتبط بصورة مباشرة وغير مباشرة بالقطاع السياحي ابتداء من الهيئة العامة للاستثمار مرورا بالتنمية السياحية وهيئة الجزر وهيئة المحافظة على المدن التاريخية والبيئة وهيئة الآثار بالإضافة إلى مجلس الترويج السياحي وكذا وزارة الثقافة والسياحة ومكاتبها بالمحافظات ، هل عمل ذلك على خدمة السياحة؟

– هذه الاجهزة قد تم إنشاؤها وفق القوانين واللوائح ، لكن دعني أشير صراحة إلى أن المشكلة في هذا الجانب تتمثل في التداخل الكبير والتضارب في المهام بين مختلف هذه الاجهزة خاصة وأن المشرع اليمني لم يحسم أو يوضح بشكل دقيق وأساسي اختصاصات كل جهة وهنا تجدني مضطراً لأضرب لك مثلا بسيطا يوضح بعض الخلل فلنفرض انه جاء إلى بلادنا مستثمر يرغب في الاستثمار في إحدى الجزر اليمنية ، عندها ستجد أن لهيئة الاستثمار رؤيتها وكذا هيئة المحافظة على البيئة وهيئة المدن التاريخية خاصة إذا وجد في هذه الجزيرة ما يشير إلى بقايا مدينة أو نحوه ، ونفس الشيء قد ينطبق على هيئة التنمية السياحية وهنا رؤية معينة أيضا لهيئة الجزر ، ليبدأ المستثمر هنا بدخل في دوامة من التوهان وهذا ليس بصالحنا لأن المستثمر يريد صورة واضحة لاصورة ضبابية.

صحيح يقال بأن هناك تنسيقاً وتكاملاً بين هذه الجهات ، لكن تجاذب المهام وإزدواجية الاختصاصات وعدم وضوح الرؤية يوقعنا في خلل كبير ويهدر الكثير من الجهود والوقت نحن بحاجة ماسة إلى رؤية واضحة تحدد علاقة كل قطاع بالآخر ، أين يبدأ دور هذا القطاع وأين ينتهي ، وبدون ذلك سنظل ندور في دائرة مغلقة.

عام التهيئة

● هناك من يقول بأن ٢٠٠٥م هو عام السياحة والترويج ، فيما يشير آخر إلى أنه عام التهيئة السياحية.. أين الحقيقة؟

– إن العام الحالي ٢٠٠٥م هو عام التهيئة والتجهيز حيث جاء الإعلان عن عام السياحة بناء على توصية صادرة من المنظمة العربية للسياحة التي انعقد مؤتمرها التاسيسي في صنعاء خلال سبتمبر ٢٠٠٤م باعتبار عام ٢٠٠٦م عاما للسياحة العربية إلى اليمن وياتي الاستعداد والتجهيز لهذا العام لتكون في المستوى المناسب لتقديم اليمن كواجهة سياحية ذات مكونات حضارية وثقافية وطبيعية غنية لجميع السياح العرب والأجانب.

ترتيبات

● هل هناك خطوات وترتيبات معينة تهدفون إلى تنفيذها في إطار هذا الجانب؟

– هناك ترتيبات عديدة نهدف إلى تنفيذها على المستويين الداخلي والخارجي ، فعلى المستوى الداخلي نسعى إلى العمل على منح المزيد من التسهيلات المرتبطة بمنافذ الدخول في المطارات والموانئ وفي خطوط الحركة والنقل وفي المنشآت السياحية المختلفة وتجهيز بعض البنى التحتية والمرافق المساعدة لتنشيط السياحة.

أما على المستوى الخارجي فنهدف إلى إقامة فعاليات ترويجية وتسهيلات في منح التاشيرات للراغبين في السياحة إلى اليمن ، حيث سيتم تاطير هذه الإجراءات والأنشطة والفعاليات التي سنقوم بإنجازها ضمن خطة متكاملة وشاملة تم اقرارها من الأمانة العامة لمجلس الترويج السياحي.

أهداف عديدة

● إلى ماذا تهدفون من إعلان عام السياحة؟

– إن الأهداف المتوخاة من هذا الإعلان عديدة اهمها تركيز الجهود الوطنية للوزارات والجهات ذات العلاقة حول السياحة لتحقيق نمو متزايد لأعداد السياح الوافدين عربيا واقليميا وعالميا ، وتوفير المناخات الملائمة للنمو المضطرد والمتواصل للسياحة ، وبالتالي تحقيق عائدات سياحية مناسبة تتناسب مع مكونات وعناصر المنتج السياحي اليمني.

متفائل

● الاخ الوكيل ماهي توقعاتكم للواقع السياحي ٢٠٠٥م؟

– أنا متفائل بأن يشهد العام الحالي ٢٠٠٥م انتعاشاً سياحيا طيباً،حيث تشير كل المؤشرات الى وجود قدوم سياحي مشجع للسياح عبر المنظمين من الوكالات وكذلك من قبل السياحة الفردية الاقليمية العربية.

تأملات

محمد العريقي

محاصرة العنف الاجتماعي

الندوات وورش العمل تناقش أسباب العنف في مجتمعاتنا العربية.. وأعطي لها الكثير من التفسيرات والحجج، مع أن العنف ظاهرة إنسانية منذ القدم.

الملفت للانتباه أن العنف الاجتماعي فعلا أخذ يتوسع ويتمدد ليخرج من نطاق الإنسان البالغ إلى الشاب والطفل.. وهو ما يستوجب التدخل لتقيم الظاهرة وتفتيت اسبابها ومسبباتها.

مشاهد العنف تتصاعد بين أفراد الأسرة الواحدة، الأبناء يتمردون على نصائح وتوجيهات آبائهم، وكلا الطرفين يعبران عن حقهما في التمسك بأفكارهما باستخدام العنف.

والخلاف يحتدم بين الأخ وأخيه.. ويكون العنف هو الحاسم في المواجهة.. وفي المدرسة لا يتحمل الطالب تقريع الأستاذ فيرد بما هو اعنف بالألفاظ والأفعال.. وفي الشارع يعبث العنف باعصاب السائقين فنلاحظ الشتائم حتى، وان كان الآخر قد اختفى عن الوجه.

مشكلة العنف لن تتراجع إلا بعودة كل شخص إلى المرجعيات الأخلاقية والدينية والعادات والتقاليد والأعراف التي كانت تغرس في الإنسان قيم الطاعة، والصبر، والاحترام، وتقدير حقوق الآخرين بالتربية التي تجسد احترام الصغير للكبير وعطف الكبير على الصغير.

هناك قضايا عديدة تنظر بها المحاكم وأقسام الشرطة والنيابات، الكثير منها يعكس أوجهاً مختلفة لظواهر العنف.. وهذا الموضوع بحد ذاته يفترض أن يكون مجالا خصبا للدراسة من قبل علماء الاجتماع والتربية والقانون ليقوموا بواجبهم بدق ناقوس الخطر.. والبحث عن افكار لإحياء القيم الإيجابية في الإنسان التي تنبذ العنف والنزق والتطرف الذي قد يستمر في التنامي في ظل أوضاع عالمية مغلقة ومزعجة.

alariky@maktoob.com

تلوث الهواء يحاصر المدن

د. فيصل العمراني

مدينة صنعاء الجميلة لم تعد كذلك فقد ساهم المجتمع دون إدراك للعواقب لتشويه هذه المدينة، فهواؤها لم يعد نظيفاً ونقياً كما خلقه الله وأصبح المواطن اليوم بحاجة لـ"الكمامات" وهو يسير في شوارعها لحماية جهازه التنفسي من العناصر السامة التي تنطلق من المركبات بكثافة لا توازيها في أي مكان في العالم، انتشرت الأمراض الجلدية، وأمراض العيون بطريقة لم نعهدها من قبل فضلاً عن العوامل المسببة لسرطان الجهاز التنفسي والجلد وتحول جو صنعاء ذو النسائم النقية الى هواء خانق قاتل.

المسؤولون في أمانة العاصمة وجهاز المرور لايأبهون كثيراً لما يكتب في الصحف وما يقال في الإذاعة والتلفزيون شكاوى الناس تذهب هدراً، تقارير المنظمات الصحية وجمعيات حماية البيئة لا أحد يعطيها اهتماماً.. لأن هؤلاء المسؤولين يسيرون بأحدث السيارات المكيفة ويسكنون في مناطق لاتصلها هذه الغازات التي تخنقنا في شوارع العاصمة.

لم أر يوماً رجل مرور يوقف حافلة أو سيارة تطلق دخاناً كثيفاً، وكأن الأمر لايعنيه.. يقولون ان هذه الحافلات التي لم تعد صالحة للعمل تعول اسراً ولا مجال لإيقافها عن العمل .. إذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تصلح؟ إذاً ولماذا نفكر بأشخاص وننسى الآلاف الذين يعانون من أمراض في الجهاز التنفسي والقلب والجلد والعيون حساسية مفرطة لهذا الجو الملوث.

تحدث يوماً وكيل أمانة العاصمة عن توجيهات كثيرة تطلقها أمانة العاصمة حول هذه المركبات، لكنها لاتلقي آذاناً صاغية بين رجال المرور.. قال ايضاً: ان مرتب رجل المرور الضئيل لا يجعله متحمساً لتنفيذ هذه التوجيهات.

مدير المرور يقول في كتابات صحفية أنه يبذل جهوداً لحل هذه المشكلة ومشاكل مرورية أخرى في الأمانة، لكننا لانرى شيئاً ملموساً.. فمتى يأتي الفرج ومتى تحل هذه المشكلة.. التشجير الذي ترعاه أمانة العاصمة في شوارع الأمانة لايعاد ينمو والاشجار تذبل انها لا تستطيع العيش في هذا الجو الملوث فما بالك بالإنسان.

احتفلنا بيوم البيئة الوطني، كان مناسبة أن نتذكر ما في التقارير التي تتحدث عن ارتفاع مستوى التلوث للهواء في الأمانة.. والخبراء يرفعون أصواتهم عالية لمعالجة المشكلة القاتلة هل نحن بحاجة للتأسيس لاستراتيجية وطنية لتحسين نوعية الهواء.. لقد خلق الله الهواء نظيفاً متوازناً بعناصره الحيوية المختلفة وما علينا إلا أن نحافظ عليه نقياً بمكافحة اسباب التلوث وأقصر الطرق تبدأ بحل مشكلة السيارات التي تسمم الهواء.. وإذا عرف السبب بطل العجب.. ولا داع للاستراتيجيات ومراكز الأبحاث.

وإذا كانت تكلفة الفاتورة الصحية الناجمة عن تلوث الهواء سنوياً تبلغ ١٠٠ مليون دولار كما تقول دراسة أخيرة، فإن إصلاح قطاع النقل المسبب الرئيسي لايصل الى نصف هذا المبلغ فهل نرى بداية لحل هذه المشكلة؟!.